



## تحليل وقياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والانضباط المالي

\* في الاقتصاد النرويجي للمدة 2004-2020

أ. د محمد حسين كاظم      أ. م. د عمار محمود حميد      الباحثة: هديل محمد سلمان

## Abstract

This paper analyzes and measures the relationship between some macroeconomic variables (monetary base, public debt, foreign reserves denominated in US dollars) in fiscal discipline in the Norwegian economy during the period 2004-2020, and we have used the ARDL model, as well as another set of tests.

The researcher concluded that there are causal relationships between some economic variables and the general budget deficit, some of which are consistent with the logic of economic theory and others contradict the logic of economic theory as a result of a number of reasons mentioned in the body of the thesis. A study of the characteristics of those economies. The researcher recommended a set of recommendations, the most important of which is the need to maintain coordination and transparency in the work of existing economic policies, and thus maintain financial discipline.

**Key words:** Financial discipline, monetary base, public debt, Exchange rate, foreign reserves.

مقدمة:

يتناول البحث دراسة الانضباط المالي داخل الاقتصاد النرويجي للمدة 2004-2020، حيث يحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة بالنسبة لأغلب الاقتصادات العالمية، فضلاً عن علاقته الوثيقة بالاضطرابات التي تتعرض لها السياستين المالية والنقدية في ظل الازمات الاقتصادية، لهذا تحاول هذه الدراسة التعرف على طبيعة الانضباط

\* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة ب (اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانضباط المالي تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق)



المالي داخل النرويج مع التركيز على تحليل وقياس اثر (القاعدة النقدية، الدين العام، الاحتياطات مقومة بالدولار) في الانضباط المالي، وقد تم استخدام مؤشر عجز الموازنة لتعبير عن الانضباط المالي لكونه من اهم المؤشرات التي تبين قدرة السياسات الاقتصادية على ضبط موازنتها العامة وبالتالي تحقيق الانضباط المالي.

ولكون النرويج من البلدان الغنية بالنفط فقد تم انشاء كلاً من صندوق المعاشات الحكومي العالمي والقواعد المالية وذلك منذ عام 2001، حيث وضعت النرويج خطة للإدخال التدريجي للدخل النفطي وعوائد الاستثمار في الاقتصاد. وقد نص قانون صندوق التقاعد الحكومي على تحويل صافي التدفق النقدي للدولة من قطاع البترول بالكامل إلى صندوق التقاعد الحكومي العالمي، وأنه لا يمكن تحويل موارد الصندوق إلى الميزانية إلا بموجب قرار من البرلمان. وبموجب القاعدة المالية الصادرة في 2001 ان هناك شروط للسحب من الصندوق، حيث تمثلت تلك الشروط في الاتي: يجب أن تتبع التحويلات من الصندوق الى ميزانية الحكومة المركزية العائد الحقيقي المتوقع للصندوق، وثانياً التركيز بشكل كبير على التقلبات الاقتصادية للمساهمة في الاستخدام السليم للقدرات التخفيض من معدلات البطالة. هذا وقد تم تحديد معدل العائد الحقيقي المتوقع لصندوق عند بداية تطبيق القاعدة المالية بنسبة 4%، وفي ربيع عام 2017 تم تخفيض التقدير إلى 3%. حيث يضمن هذا الإطار للسياسة المالية الحفاظ على القيمة الحقيقية للصندوق لصالح الأجيال القادمة.

**أهداف البحث:** يهدف البحث الى وضع إطار نظري ومفاهيمي لعلاقة الانضباط المالي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقياس اثر هذه المتغيرات في الانضباط المالي داخل الاقتصاد النرويجي.

#### فرضية البحث:

إن الاقتصاد النرويجي قادر على تحقيق الانضباط المالي داخل اقتصاده نتيجة للترابط والتناسق ما بين السياستين المالية والنقدية.



أولاً: - الإطار النظري لعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانضباط المالي

### 1- العلاقة بين عجز الموازنة والقاعدة النقدية

يرتبط عجز الموازنة العامة بالقاعدة النقدية ارتباطاً وثيقاً فالتنسيق والتشاور ما بين السياستين المالية والنقدية امرأ ضرورياً اذا ما اريد تحقيق نظام مالي سليم. وتبرز علاقة عجز الموازنة بالقاعدة النقدية من خلال طرق تمويل عجز الموازنة. فبما ان الانفاق الحكومي مقيداً بالعائد الذي تستطيع الحكومة ان تحصل عليه من مختلف المصادر، فعليه يمكن كتابة قيد الميزانية العامة على النحو التالي:

$$PG = PT + \Delta B + \Delta H$$

حيث ان: PG: تمثل القيمة الاسمية للأنفاق الحكومي. (ويمثل قيد الميزانية)، PT القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية.  $\Delta B$  التغير في القيمة الاسمية للدين الحكومي.  $\Delta H$  تمثل التغير في القاعدة النقدية.

وتشير معادلة قيد الميزانية Budget Constraint الى ان الانفاق الحكومي ينبغي ان يمول بأحد الطرق اعلاه<sup>1</sup>، ففي حالة تمويل الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الضرائب فإن هذه الطريقة تؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، فعندما تقوم الحكومة بتمويل العجز الحكومي عن طريق زيادة الضرائب فلن يكون هناك تغير صاف في المعروض النقدي بل سيكون هناك نقص في المعروض النقدي بعد جباية الضرائب، الا أنه سرعان ما يعود الى التداول بسبب استخدام الحكومة الحصيلة الضريبية لسد نفقاتها (شراء السلع والخدمات)، وبالتالي ستعود القاعدة النقدية الى حالتها ما قبل زيادة الضرائب أي بقاء عرض النقود دون تغير<sup>2</sup>.

اما في حالة التمويل عن طريق الاقتراض (إصدار السندات)، فعندما يكون هناك عجزاً في الموازنة العامة للدولة يقوم البنك المركزي بشراء المزيد من اوراق الدين الحكومي وذلك للحفاظ على سعر الفائدة ضمن المدى الذي يناسب السياسة النقدية، وهذا يعني

- للمزيد من المعلومات انظر: - مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد<sup>1</sup>

ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 279-280.

- للمزيد من المعلومات انظر: المصدر السابق نفسه، ص 226.<sup>2</sup>



ان سبب خلق النقود انطلق من المالية العامة. وفي حالة تمويل عجز الموازنة من خلال التدفقات الرأسمالية الخارجية، أي عبر شراء الاجانب لإصدارات الدين الحكومي، فسوف يزداد الطلب على العملة المحلية عبر مبادلتها بالعملة الاجنبية وبالتالي سيرتفع احد مكونات الاساس النقدي وهو صافي الموجودات الاجنبية (الاحتياطيات الدولية) للبنك المركزي ومن ثم سيرتفع المعروض النقدي كنتيجة لزيادة الاساس النقدي. كما ان قيام الحكومة بإصدار ادوات دين حكومي بالعملة الاجنبية سيترتب عليه زيادة في الاساس النقدي وذلك نتيجة لتبادل العملة الاجنبية الداخلة بالعملة المحلية وستنتهي العملية بزيادة احد مكونات الاساس النقدي وهو صافي الموجودات الاجنبية للبنك المركزي، وبالتالي سينتقل التأثير الى الاساس النقدي ومن ثم الى المعروض النقدي<sup>1</sup>.

اما في حالة التمويل عن طريق اصدار النقود المدارة، فتتم عملية تمويل الانفاق الحكومي وسد العجز عن طريق اصدار سندات حكومية وبيعها الى البنك المركزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة (اصدار نقدي جديد)، ففي هذه الحالة، فإن الأساس النقدي (العملة في التداول + الاحتياطيات) قد ازدادت والذي بدوره يؤدي الى زيادة عرض النقود<sup>2</sup>.

## 2- علاقة عجز الموازنة والدين العام

غالباً ما يتم الخلط بين مفهومي العجز والديون ولا يتم التفرقة بينهما. الا انه لكل مفهوم تعريفه الخاص به، اذ يشير الدين على انه رصيد (Stock) وتكون الحكومة فيه مدينة للآخرين نتيجةً لعجزات سابقة في الموازنة، اما العجز فهو تدفق (Flow) أي المقدار الذي تقتضيه الحكومة خلال سنة معينة.

ولتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام نتطرق الى معادلة العجز الآتية:-

- احمد بريهي العلي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون<sup>1</sup> وناشرون، لبنان، 2015، ص 29-30.

- شاكور حمود صلال العبيدي، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، جامعة<sup>2</sup> بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2017، ص 12.



$$= rB_{t-1} + G_t - T_t \dots\dots\dots 1 D_t$$

حيث ان:-

$D_t$ : العجز في سنة معينة.

$B_t - 1$ : الدين الحكومي للسنة السابقة، أو ما يعادله في بداية السنة الحالية  $t$ ، و  $r$  هو سعر الفائدة الحقيقي، والذي سنفترض أنه ثابت هنا. وهكذا فان:

$rB_t - 1$ : هو مدفوعات الفائدة الحقيقية على الدين الحكومي في السنة  $t$ .

$G_t$ : هو الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات خلال السنة  $t$ .

$T_t$ : هي الضرائب مطروحاً منها التحويلات خلال العام  $t$ .

اذن ان عجز الموازنة يساوي الإنفاق، بما في ذلك مدفوعات الفائدة على الديون، مطروحاً منها الضرائب لصافي التحويلات\*. ومن المعادلة اعلاه فان الدين العام سيبقى في حالة تزايد طالما كانت هناك عجوزات في الموازنة (زيادة النفقات عن الإيرادات) فعندما تواجه الحكومة عجزاً في موازنتها العامة فأنها تلجأ الى التمويل بالعجز مما يؤدي الى زيادة الدين العام الداخلي، حيث يكون لجهاز المصرفي هنا دوراً رئيسياً لتمويل المحلي وبالتالي ستزداد السيولة المحلية وتبعاً لذلك سترتفع الاسعار، اي ان هذه الدول ستعتمد على الاقتراض المحلي (التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح) في تغطية جزء من النفقات العامة، ويترتب على ذلك زيادة عجز الموازنة العامة، وزيادة معدلات التضخم. اما الجزء الثاني من العجز فيتم تغطيته من خلال الديون الخارجية مما يؤدي الى زيادة نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، وسيترتب على ذلك زيادة اعباء الدين وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج<sup>1</sup>.

\* \* المدفوعات التحويلية هي تحويلات حكومية للأفراد، مثل إعانات البطالة أو الرعاية الطبية.

- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و

التوزيع، عمان، 2007 ص214.



### 3- العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف

هناك علاقة وثيقة بين عجز الموازنة وأسعار الصرف وتتمثل تلك العلاقة بتأثير السياسة المالية في أسعار الصرف الأجنبية من خلال الانفاق الحكومي الصافي أي الانفاق الحكومي مطروحاً منه الإيراد الضريبي. حيث يخلق التغيير في الانفاق الصافي جملة من التأثيرات التراكمية التي تنتهي بتغيير عرض العملات الأجنبية والطلب عليها مقابل العملة الوطنية فتتقلب أسعار الصرف الأجنبي تبعاً لقوى العرض والطلب في الأسواق المعنية. فعندما تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية فإن ذلك سيترتب عليه حصول فائض في الموازنة أو يساهم في تقليل العجز فيها، وبالتالي سيقبل من الاستيرادات ويحفز الصادرات فيزداد صافي الانفاق الإجمالي وبالتالي سينخفض سعر صرف عملة البلد المعني. ويحدث العكس عند اتباع سياسة مالية توسعية فإن فائض الموازنة سينخفض وسيترفع عجز الموازنة نتيجة الالتجاء إلى القروض العامة، ومن ثم سترتفع أسعار الفائدة الحقيقية مما يحفز تدفقات رأس المال الأجنبي وهكذا سيقبل عرض عملة البلد المعني في سوق الصرف الأجنبي فيرتفع سعر صرفها تجاه العملات الأخرى المعروضة<sup>1</sup>.

ويمكن تمثيل العلاقة بين عجز أسعار الصرف وعجز الموازنة العامة من خلال التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف سواء في حالة الانخفاض أم الارتفاع. ففي حالة انخفاض أسعار الصرف فإن ذلك سيؤدي إلى الحد من استيرادات السلع الغذائية من الخارج نظراً لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية وعليه سيتحول الطلب إلى السلع المنتجة محلياً، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها نتيجة لزيادة الطلب المحلي عليها. إن انخفاض أسعار الصرف الحقيقية ستؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي سيزداد الطلب على النقود وسيخفض مستوى الناتج القومي والتشغيل على خلفية الزيادة السنوية في

- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006،<sup>1</sup> ص323-325.



الاسعار. اما فيما يخص الاستيرادات من المعدات الرأسمالية والآلات والسلع الاستهلاكية والمدخلات المستوردة فان انخفاض اسعار الصرف المحلية سيؤدي الى ارتفاع نفقات انتاجها وبالتالي ستضطر المشروعات الى تخفيض حجم الطاقة الانتاجية وعدم التوسع في الانفاق الاستثماري، وهذا يؤدي الى انتقال كاهل الموازنة العامة بسبب ارتفاع الاسعار، مما يضطر الدولة للجوء الى القروض الخارجية وبالتالي ستشكل تلك القروض عبءاً على الموازنة يؤدي بها الى العجز. كما ان فوائد واقساط القروض الخارجية وخاصة المستحقة منها ستتأثر بتقلبات اسعار الصرف حيث تتحمل الموازنة اعباء اضافية عند للقروض الخارجية عند تقويمها بالعملة المحلية. كما ان ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الخارجية يزيد من حدة العبء على الموازنة العامة. ويحدث العكس عندما تواجه الحكومة عجزاً وتنخفض اسعار الفائدة حيث يجب هنا الاقتراض لدفع فواتيرها عند انخفاض اسعار الصرف لان هذا سيرفع الاسعار وقيمة الصادرات وبالتالي ستتنخفض الحصيلة الضريبية على الصادرات وانخفاض النفقات على الاستيرادات وبالتالي سينخفض عبء الموازنة ومن ثم سينخفض العجز فيها.

اما في حالة ارتفاع اسعار الصرف فان ذلك سيؤدي الى التأثير في الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ارتفاع اسعارها المحلية ومن ثم زيادة الطلب على الاستيرادات وهذا سينعكس سلباً على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات هذا من جهة ومن جهة اخرى ستتنخفض الايرادات العامة كنتيجة لانخفاض نسبة الضرائب على الصادرات ثم انخفاض الايرادات على الموازنة، وفي الوقت نفسه ستزداد النفقات على الاستيرادات وبالتالي سيحدث عجزاً في الموازنة العامة لدولة<sup>1</sup>.

1 - سردار عثمان باداوه يى وهيو عثمان اسماعيل، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة<sup>1</sup> لأقليم كردستان 1997-2013، مجلة جامعة الانبار لعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015، ص 240-241.





## 4- العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطات الأجنبية

لتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطات الأجنبية فلابد أولاً من توضيح العلاقة التي تنشأ في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، إذ ينبغي التفريق بين مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المنتجة محلياً وبين إنفاق الحكومة على السلع والخدمات الأجنبية، لأن السلع والخدمات التي تنتج في الخارج تقوم الدولة بشرائها بعملة أجنبية لأن عملتها غير قابلة للتحويل، نفترض إن لدينا عجز في الموازنة العامة للدولة وهذا العجز يمكن تمويله من خلال مصادر محلية أو من خلال مصادر خارجية، نستنتج ما يلي:

- يمكن تسوية العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة الناتج عن تخلف الحصيلة الضريبية المستمرة وزيادة الإنفاق العام، من خلال موارد محلية مثل زيادة الإصدار النقدي، أو زيادة حصيلة الضرائب.

- إما العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن عدم كفاية العملات الأجنبية فإن تسوية هذا العجز لابد إن تتم من خلال الحصول على أموال خارجية إما استثمارات أو قروض أو إعانات<sup>1</sup>.

من خلال قنوات مختلفة، يمكن أن يكون لمقدار وهيكل الدين العام تأثير كبير على إدارة احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي. فمن ناحية، يمكن أن يؤدي إصدار الديون المقومة بالعملة الأجنبية إلى تعزيز الاحتياطات الدولية. ومن ناحية أخرى، فإن سداد الدين العام بالعملات الأجنبية لا يقلل فقط من مستوى احتياطات النقد الأجنبي ولكن يمكن أن يسبب مشاكل عابرة في إدارة السيولة. علاوة على ذلك، لا تؤثر ديناميكيات الدين العام على تراكم الاحتياطات فحسب، بل قد تؤثر على أهداف كفاية

- عبدالله حمد الدباش و ميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في 2018، ص 547. الموازنة العراقية، مجلة جيهان- أربيل العلمية، إصدار خاص- العدد: 2 (الجزء-





احتياطي البنك المركزي، حيث يمكن أن تؤدي زيادة مستوى الدين الخارجي إلى زيادة الاحتياطيات.

قد يؤدي المستوى الفعلي للاحتياطيات أيضًا إلى تحريك القوى التي تتفاعل مع الدين العام. فقد تتطلب احتياطيات النقد الأجنبي غير الكافية زيادة في الديون بالعملة الأجنبية أو قد تؤدي إلى تغييرات في تصور السوق بشأن استدامة الدين. مثل هذه التغييرات ستؤثر على العجز المالي ليس فقط بشكل مباشر من خلال تكاليف الفائدة، ولكن بشكل غير مباشر من خلال أرباح وخسائر البنك المركزي. كما أنه من المرجح أن تزداد تكلفة تعقيم السيولة الزائدة في سوق المال المحلي على البنك المركزي، نظرًا لوجود فارق كبير بين تكلفة التعقيم والعائد على احتياطيات النقد الأجنبي<sup>1</sup>.

وبعد دراسة علاقة متغيرات الانضباط المالي وهي كلاً من متغيرات السياستين المالية والنقدية وجدنا أنه لا بد من أن تكون هناك علاقة ترابط بين الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها كلا السياستين، فكلا السياستين يشتركان في معالجة عدم التوازن في الموازنة العامة للدولة، لهذا فالتنسيق ما بين هاتين السياستين ضروري جداً لتجنب التعارض بين برامج السياسة المالية مع برامج السياسة النقدية، لكون هذا التعارض يقف عائقاً أمام الأهداف التي تسعى لها السياستين.

ثانياً: - أهمية الانضباط المالي وعلاقته مع متغيرات الدراسة في الاقتصاد النرويجي للمدة 2004-

2020

### المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد النرويجي للمدة 2004 - 2020

يعد الاقتصاد النرويجي ضمن مجموعة اقتصادات الدول الأكثر تقدماً في العالم، فقد تبنت النرويج نظاماً اقتصادياً مختلطاً مبنياً على اقتصاد السوق، مع إعطاء دور فاعل للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي للنرويج بـ 500 مليار دولار أمريكي لسنة 2014 مقابل عدد سكاني يتجاوز بالقليل 5 ملايين نسمة، الأمر الذي جعل الدخل الفردي

2- Gergely Baksay, Ferenc Karvalits and others, The impact of public debt on foreign exchange reserves, p180, and central bank profitability: the case of Hungary, <https://www.bis.org/publ/bppdf/bispap671.pdf> posted on



للمواطن النرويجي يصنف ضمن أعلى المستويات في العالم والذي يقدر ب (97013) دولار أمريكي للفرد. كما ويعد الاقتصاد النرويجي من الاقتصادات التي تتميز بالتنوع النسبي، مع هيمنة قطاع الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 60%، في حين لا تتجاوز نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات 25%، كما أن نسبة الضرائب المتأتية من البترول في الإيرادات العامة للدولة لا تتعدى (27.89%)، هذه المميزات تجعل الاقتصاد النرويجي أقل ارتباطاً بالقطاع النفطي وبالتالي أقل عرضة للصدمات الخارجية<sup>1</sup>.

وعند تتبع التطور التاريخي للموازنة العامة النرويجية نلاحظ وخلال مدة الدراسة أنها تحقق وباستمرار فائضاً في ادائها المالي باستثناء سنة 2020، وتعود تلك الفوائض إلى أسباب عديدة لعل أبرزها هو التنوع الاقتصادي الذي يتميز به هذا البلد، بالإضافة إلى أن جزء كبير من الإيرادات العامة يأتي من القطاع النفطي والتي تم ضبطها وبصورة لاقت إعجاب الكثير من البلدان النفطية الأخرى وأصبحت مثلاً يحتذى به لإدارة هذه الموارد، فعند ملاحظة الجدول (1) نلاحظ أن الأداء المالي للحكومة العامة يتميز بتحقيق فوائض كبيرة، حيث حققت الموازنة العامة خلال المدة 2004-2018 فوائض مالية تزيد عن 16% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم استثمار هذه الفوائض في صندوق المعاشات الحكومي العام فوفقاً لتوجيهات الحكومة للسياسة الاقتصادية لسنة 2001 والتي أكدت على السياسة المالية ضرورة التوجه نحو الزيادة التدريجية والمستدامة في استخدام العائدات البترولية، كما دعت السياسة المالية إلى التركيز وبشكل كبير على استقرار دورة الأعمال. فخلال المدة 2004-2018 زادت الإيرادات العامة لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2012 بواقع (287367.4626) مليون دولار، وأدنى مستوى لها سجلته في سنة 2004 وبواقع (147498.8126) مليون دولار، وكذلك فإن النفقات العامة كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض وأعلى مستوى سجلته في سنة 2013 بواقع (228506.8405) مليون دولار، تعود هذه التذبذبات إلى التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية وإلى الالتزامات المالية

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح ومحمد طرشي، صناديق الثروة السيادية: الواقع والافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019www.books.google، منشور على الموقع الإلكتروني



التي ضربت الاقتصاد العالمي وانعكست بشكل طفيف في الاقتصاد النرويجي. ففي سنة 2014 على الرغم من الانكماش الاقتصادي الذي اعقب انخفاض اسعار النفط العالمية الا ان الموازنة العامة النرويجية استمرت في تسجيل فائضاً مالياً، فقد بلغت قيمة هذا الفائض (42976.24526) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-22.91%) وبنسبة مساهمة في الناتج بلغت (8.87%)، وتعود اسباب تجاوز هذه الازمة الى احداث زيادة كبيرة في الانفاق الحكومي حيث بلغت قيمته (226904.267) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-0.70%) مشكلةً نسبة مساهمة في الناتج بلغت (46.86%)، كما عملت السياسة المالية على تخفيض كلاً من معدل الضريبة على الدخل العادية وضرائب الثروة الصافية وضرائب التركات، ويعود الفضل في هذه المناورة مع السياسة المالية الى المدخرات الكبيرة في السنوات السابقة<sup>1</sup>.

استمر بعدها الفائض المالي بالارتفاع حتى سنة 2020 حيث سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بلغت قيمته (-10941.02379) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-140.82%) وبنسبة مساهمة في الناتج بلغت (-3.15%)، بعدما سجلت فائضاً مالياً لسنوات السابقة، ويعود ذلك التراجع في الاداء المالي الحكومي الى تفشي جائحة كورونا والتي ادت الى انخفاض الإيرادات الحكومية بشكل كبير لتصل الى (196620.0374) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-15.22%) مشكلاً نسبة مساهمة في الناتج بلغت (56.76)، بعدما كانت (231943.501) مليون دولار وبمعدل نمو (-4.97%) وبنسبة مساهمة في الناتج بلغت (62.23) سنة 2019، في حين سجلت النفقات العامة ارتفاعاً لتصل الى (207561.0612) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (1.17%) وبنسبة مساهمة في الناتج بلغت (59.92) سنة 2020، بعدما كانت (205146.4725) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-2.18%) وبنسبة مساهمة بلغت (55.04%) سنة 2019. ويعزى هذا التراجع في الاداء المالي الحكومي الى انخفاض الإيرادات الضريبية من قطاع البترول نتيجةً لتأثرها بانخفاض

<sup>1</sup>- For more information see: Ministry of finance, the national budget, Main features of the tax programme for 2015, 2014, p2.



أسعار النفط والتعديلات المؤقتة التي ادخلت على الضرائب المفروضة على النفط والغاز.

اذن ما نستنتجه من هذا التحليل هو تحقيق الموازنات العامة للاقتصاد النرويجي لفوائض مالية مستمرة طويلة مدة الدراسة باستثناء سنة 2020 ورغم هذا العجز الحاصل الا انه لم يتجاوز كثيراً النسبة المحددة من قبل معاهدة ماستريخت وهي 3% فقد كانت نسبة العجز الى GDP النرويجي هي 3.15، وهذا دليل على استدامة المالية العامة وقوة الانضباط المالي داخل الاقتصاد والجدول (1).

جدول (1) العجز او الفائض في الاقتصاد النرويجي للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2015 | اجمالي الإيرادات | معدل نمو الإيرادات العامة | نسبة الإيرادات العامة من GDP | اجمالي النفقات | معدل النمو السنوي للنفقات العامة | نسبة النفقات من GDP | العجز او الفائض في الموازنة | معدل النمو في العجز او الفائض | نسبة مساهمة العجز او الفائض من GDP |
|---------|----------------------------------------------|------------------|---------------------------|------------------------------|----------------|----------------------------------|---------------------|-----------------------------|-------------------------------|------------------------------------|
| 2004    | 393838.093                                   | 147498.8126      | -                         | 37.45                        | 118767.8858    | -                                | 30.15               | 28730.92679                 | -                             | 7.29                               |
| 2005    | 422502.405                                   | 175051.2025      | 18.67                     | 41.43                        | 129466.4081    | 9.00                             | 30.64               | 45584.79441                 | 58.66                         | 10.78                              |
| 2006    | 434461.8261                                  | 202272.2032      | 15.55                     | 46.55                        | 140327.828     | 8.38                             | 32.29               | 61944.37519                 | 35.88                         | 14.25                              |
| 2007    | 490079.6928                                  | 233609.5563      | 15.49                     | 47.66                        | 165049.1468    | 17.61                            | 33.67               | 68560.40956                 | 10.68                         | 13.98                              |
| 2008    | 511976.0118                                  | 271161.9737      | 16.07                     | 52.96                        | 184972.2326    | 12.07                            | 36.12               | 86189.74113                 | 25.71                         | 16.83                              |
| 2009    | 451424.6144                                  | 216666.9851      | -20.09                    | 47.99                        | 177081.2041    | -4.26                            | 39.22               | 39585.78092                 | -54.07                        | 8.76                               |
| 2010    | 472369.6094                                  | 238493.2096      | 10.07                     | 50.48                        | 191669.2306    | 8.23                             | 40.57               | 46823.97896                 | 18.28                         | 9.91                               |
| 2011    | 514253.3081                                  | 283287.9766      | 18.78                     | 55.08                        | 216808.3247    | 13.11                            | 42.15               | 66479.65189                 | 41.97                         | 12.92                              |
| 2012    | 508776.8425                                  | 287367.4626      | 1.44                      | 56.48                        | 217288.4384    | 0.22                             | 42.70               | 70079.02422                 | 5.41                          | 13.77                              |
| 2013    | 509157.1944                                  | 284258.2698      | -1.08                     | 55.82                        | 228506.8405    | 5.16                             | 44.87               | 55751.42935                 | -20.44                        | 10.94                              |
| 2014    | 484163.1889                                  | 269880.5122      | -5.05                     | 55.74                        | 226904.267     | -0.70                            | 46.86               | 42976.24526                 | -22.91                        | 8.87                               |
| 2015    | 385336.4545                                  | 210086.6991      | -22.15                    | 54.52                        | 186879.6988    | -17.63                           | 48.49               | 23207.00033                 | -46.00                        | 6.02                               |
| 2016    | 374403.8958                                  | 201982.4497      | -3.85                     | 53.94                        | 187007.9893    | 0.06                             | 49.94               | 14974.46033                 | -35.47                        | 3.99                               |
| 2017    | 389393.8037                                  | 217907.2976      | 7.88                      | 55.96                        | 197958.3686    | 5.85                             | 50.83757542         | 19948.92896                 | 33.21                         | 5.12                               |
| 2018    | 400004.9178                                  | 244092.5521      | 12.01                     | 61.02                        | 209719.9341    | 5.94                             | 52.42               | 34372.61796                 | 72.30                         | 8.59                               |
| 2019    | 372715.6764                                  | 231943.501       | -4.97                     | 62.23                        | 205146.4725    | -2.18                            | 55.04               | 26797.02852                 | -22.03                        | 7.18                               |
| 2020    | 346383.8773                                  | 196620.0374      | -15.22                    | 56.76                        | 207561.0612    | 1.17                             | 59.92               | -10941.02379                | -140.82                       | -3.15                              |

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:-

1- Organization For Economic Co- Operation and Development, OECD. Stat, National Accounts, Gross domestic product (annual).

2- Norwegian Ministry of Finance, SSB (Statistics Norway), Apl: Ready- made datasets.

- تم تحويل البيانات من العملة المحلية الى الدولار الأمريكي من خلال قسمة قيمة المتغيرات بالعملة المحلية على اسعار الصرف الرسمية وبالاغتماد على:-

Norges Bank, Statistics Norway, Exchange rates. -



## المطلب الثاني: تحليل معادلة الانضباط المالي في الاقتصاد النرويجي للمدة 2004 - 2020

تنص معادلة الانضباط المالي على الآتي:-

$$\Delta FD = \Delta MB + \Delta d - e\Delta R^1$$

حيث أن:-

$\Delta FD$  يمثل التغير في الانضباط المالي،  $\Delta MB$  يمثل التغير في القاعدة النقدية،  $\Delta d$  يمثل التغير في الدين العام،  $e\Delta R$  يمثل أسعار الصرف مضروبة في تغير الاحتياطات الأجنبية أي (الاحتياطات الأجنبية مقومة بالدولار الأمريكي).

ومن المعادلة أعلاه أصبح واضحاً أن تحقيق الانضباط المالي لا بد وأن يتم من خلال التنسيق والتناغم ما بين السياستين المالية والنقدية، فمن الطبيعي أن تكون علاقة الدين العام بعجز الموازنة هي علاقة طردية طالما يقوم البنك المركزي بشراء السندات المطروحة من قبل الحكومة عند حدوث عجزاً في موازنتها العامة، أما فيما يتعلق بعلاقة القاعدة النقدية مع عجز الموازنة فهي طردية أيضاً لأن أحد طرق تمويل عجز الموازنة هي الإصدار النقدي الجديد، وبالتالي فإن التوسع في القاعدة النقدية يؤدي إلى توسع عجز الموازنة، وعندما تلجأ الحكومة إلى الاحتياطات الأجنبية لتمويل عجز الموازنة فإن حجمها سيقول وسينخفض سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى وبالتالي فإن علاقة كلاً من الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف مع عجز الموازنة هي علاقة عكسية. وسنقوم بتطبيق هذه المعادلة في الجدول (2) في الاقتصاد النرويجي وعلى أثرها نقوم بتحليل النتائج.

<sup>1</sup>- Karel vit, The Possibilities of Budget Deficit Financing, Available at, University of Economics, Prague, 2003, P 2-3 .



## الجدول (2)

تحليل متغيرات الانضباط المالي في الاقتصاد النرويجي للفترة 2004-2020 مليون دولار

| السنة | $\Delta FDI$ التغير في<br>الانضباط المالي | $\Delta MB$ التغير في<br>القاعدة النقدية | $\Delta d$ التغير في الدين<br>العام | $e$ اسعار الصرف | $\Delta R$ التغير في<br>الاحتياطيات الاجنبية | $\Delta R$ حاصل ضرب<br>سعر الصرف في<br>التغير في<br>الاحتياطيات الاجنبية |
|-------|-------------------------------------------|------------------------------------------|-------------------------------------|-----------------|----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| 2004  | -                                         | -                                        | -                                   | 6.7372          | -                                            | -                                                                        |
| 2005  | 16853.86762                               | 25174.7165                               | 14829.5305                          | 114687.1404     | 16853.86762                                  | 25174.7165                                                               |
| 2006  | 16359.58078                               | -14535.1414                              | 52149.5218                          | -83559.8496     | 16359.58078                                  | -14535.1414                                                              |
| 2007  | 6616.03437                                | 29284.2366                               | 17724.7664                          | 130058.7993     | 6616.03437                                   | 29284.2366                                                               |
| 2008  | 17629.33157                               | -12110.0408                              | 20152.1831                          | -64573.757      | 17629.33157                                  | -12110.0408                                                              |
| 2009  | -46603.96021                              | 3600.6354                                | -55232.9802                         | 37967.0501      | -46603.96021                                 | 3600.6354                                                                |
| 2010  | 7238.19804                                | -11760.4191                              | 19713.914                           | -36750.9252     | 7238.19804                                   | -11760.4191                                                              |
| 2011  | 19655.67293                               | 33146.3404                               | -38787.6686                         | 80841.9692      | 19655.67293                                  | 33146.3404                                                               |
| 2012  | 3599.37233                                | -21397.4468                              | 8832.2336                           | -45336.2213     | 3599.37233                                   | -21397.4468                                                              |
| 2013  | -14327.59487                              | 9584.1351                                | 8028.8303                           | 21814.8308      | -14327.59487                                 | 9584.1351                                                                |
| 2014  | -12775.18409                              | -15934.0002                              | -18605.691                          | -41062.3674     | -12775.18409                                 | -15934.0002                                                              |
| 2015  | -19769.24493                              | -28479.246                               | -14127.8848                         | -69933.0793     | -19769.24493                                 | -28479.246                                                               |
| 2016  | -8232.54                                  | -4159.2906                               | 8581.5643                           | -22297.8057     | -8232.54                                     | -4159.2906                                                               |
| 2017  | 4974.46863                                | -369.3171                                | 13583.0965                          | 25132.1021      | 4974.46863                                   | -369.3171                                                                |
| 2018  | 14423.689                                 | 4386.0374                                | 20042.3943                          | -10360.3387     | 14423.689                                    | 4386.0374                                                                |
| 2019  | -7575.58944                               | -13590.08706                             | -7904.387                           | -2466.3212      | -7575.58944                                  | -13590.08706                                                             |
| 2020  | -37738.05231                              | -219.56199                               | 3378.7949                           | -38577.736      | -37738.05231                                 | -219.56199                                                               |

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7) (8) (9) (10).

من الجدول (2) نلاحظ ان الانضباط المالي عند حسابه وتحليله حسب مؤشر عجز الموازنة قد تحقق في اغلب سنوات الدراسة فقد سجلت السنوات 2005-2006 -2007-2008-2010-2011-2012-2017-2018 انضباطاً مالياً بفضل التناسق ما بين السياستين المالية والنقدية، فعند ملاحظة الجدول (2) يمكننا التوصل الى ان التغير في احد متغيرات مؤشر العجز بمفرده وان كان ايجابياً باتجاه تحقيق الانضباط المالي الا انه قد لا يكون قادراً على تحقيق الانضباط المالي، اي ان الانضباط المالي يتأثر بتأثير مباشر بأي تغير يطرأ على متغيرات المعادلة مجتمعة او التغير بشكل مستقل لأحد المتغيرات الاقتصادية المدروسة، والمثال على ذلك تسجيل الانضباط المالي قيم سالبة في السنوات 2009-2013، 2014، 2015، 2016، 2019، 2020، فعند النظر الى تغيرات القاعدة النقدية نجد ان انخفاض هذه التغيرات يدفع باتجاه تحقق الانضباط المالي بشرط ان لا يزداد الدين العام وان لا ترتفع اسعار



الصرف، فضلاً عن ضرورة عدم تراجع الاحتياطيات الأجنبية، ومثال ذلك انخفاض التغير في القاعدة النقدية في سنة 2014 إلى (15934.0002) مليون دولار لم يفضي إلى تحقيق الانضباط المالي، على الرغم من انخفاض الدين العام إلى (18605.691) مليون دولار، وتعود أسباب التراجع في الانضباط المالي خلال تلك السنة إلى زيادة أسعار الصرف إلى (41062.3674) كرونة/ دولار، فضلاً عن انخفاض الاحتياطيات الأجنبية إلى (12775.18409) مليون دولار، وهذا دليل على تأثير هذه المتغيرات مجتمعة في الانضباط المالي، كما نلاحظ العكس في سنة 2020 فانخفاض التغيرات في القاعدة النقدية إلى (219.56199) مليون دولار، لم تؤدي إلى تحقيق الانضباط المالي بسبب ارتفاع الدين العام إلى (3378.7949) مليون دولار، على الرغم من انخفاض قيمة العملة المحلية إلى (38577.736) كرونة/ دولار، فضلاً عن زيادة الاحتياطيات الأجنبية إلى (37738.0523) مليون دولار.

### ثالثاً: - النموذج القياسي

- قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانضباط المالي في الاقتصاد النرويجي للمدة (2004-2020)

### 1- توصيف النموذج: Model Specification

يفترض النموذج وجود علاقة طردية بين كلاً من (القاعدة النقدية، الدين العام) مع عجز الموازنة لأن التوسع في هذين المتغيرين يفاقم من مشكلة عجز الموازنة وبالتالي يخل بالانضباط المالي داخل البلد، كما يفترض النموذج وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف مضروبة في الاحتياطيات الأجنبية (الاحتياطيات الأجنبية مقومة بالدولار الأمريكي) والانضباط المالي فارتفاع قيمة العملة المحلية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية يساهم في تقليل عجوزات الموازنة العامة وبالتالي يساهم في تحقيق الانضباط المالي.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار الذاتي بصيغة المعادلات وعلى النحو الآتي:

$$FD = \beta_0 + \beta_1 \Delta MB + \beta_2 \Delta PD - \beta_3 E \Delta R$$





## 2- نتائج الاختبارات

- **استقرارية السلاسل الزمنية:** من خلال استقرارية السلاسل الزمنية وجدنا ان جميع المتغيرات استقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، باستثناء متغير القاعدة النقدية فقد استقر عند المستوى Level، وبمستويات معنوية تراوحت بين ((1%-5%)).
- **اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع Auto-regressive Distributed Models:** بما ان السلاسل الزمنية استقرت عند الفرق الاول فتم استخدام نموذج ARDL وبأربعة تباطؤات زمنية، وقد كانت قيمة معامل التحديد  $R^2$  (99%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر نحو 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وان ما قيمته 1% سببها تغيرات خارج النموذج، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح  $R^2$  (98%)، اما ان قيمة F المحتسبة كانت 115.46 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% اي ان النموذج المقدر معنوي لهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.
- **اختبار التكامل المشترك (Bound Test)**  
يوضح هذا الاختبار وجود او عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود (Bound Test) وكما في الجدول الاتي:

## جدول (3) اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج المقدر لدالة

التغير في الانضباط المالي للاقتصاد النرويجي

| Test Stat | Value      | K          |
|-----------|------------|------------|
| F- Stat   | 6.958012   | 3          |
| Signi.    | I(0) Bound | I(1) Bound |
| 10%       | 2.37       | 3.2        |
| 5%        | 2.79       | 3.67       |
| 2.5%      | 3.15       | 4.08       |
| 1%        | 3.65       | 4.66       |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12.



من الجدول (3) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة كانت اكبر من F الجدولية العظمى 3.67 عند مستوى 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

#### • اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين

يوضح الجدول (4) فيما اذا كان الانموذج يحتوى على مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) وكذلك اختبار عدم ثبات تجانس التباين وكما ياتي:-

#### الجدول (4) اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين

##### لدالة التغير في الانضباط المالي للاقتصاد النرويجي

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test |          |                   |        |
|--------------------------------------------|----------|-------------------|--------|
| F- Statistic                               | 0.917853 | Prop . F          | 0.4279 |
| Obs* R- squared                            | 4.147451 | Prob. Chi –Square | 0.1257 |
| Heteroskedasticity Test: Glejser           |          |                   |        |
| F- Statistic                               | 0.857178 | Prop . F          | 0.6163 |
| Obs* R- squared                            | 14.42019 | Prob. Chi –Square | 0.4939 |
| Scaled explained SS                        | 1.961905 | Prob. Chi –Square | 1.0000 |

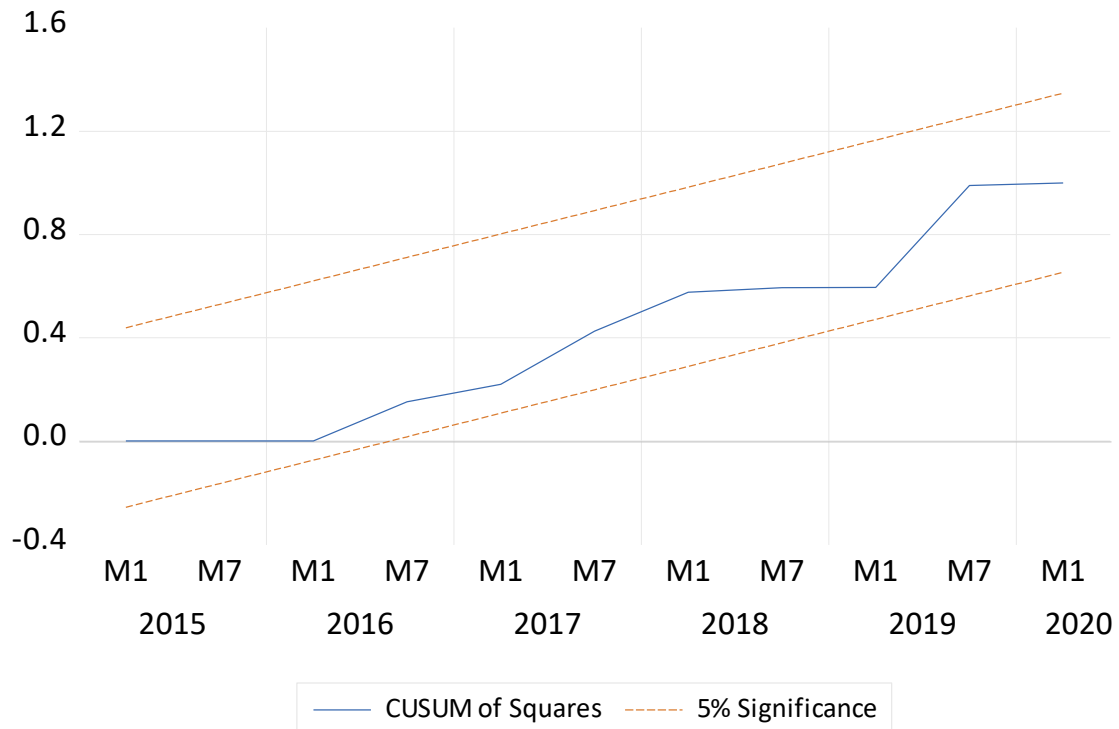
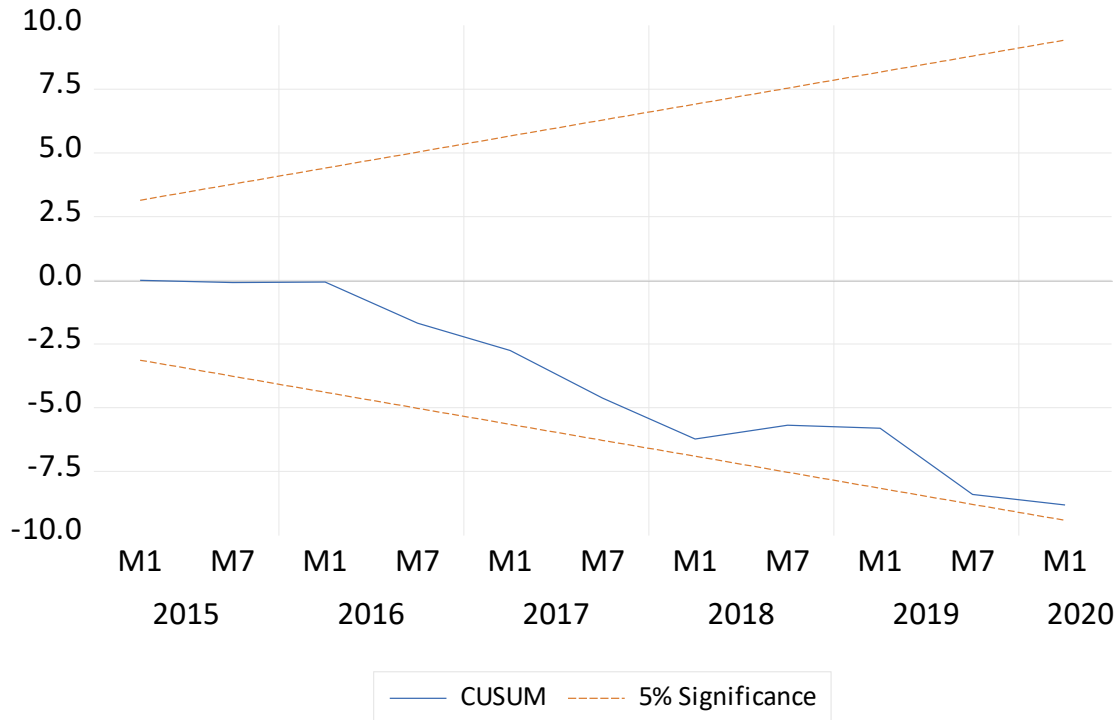
الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج **Eveiws**.

من الجدول (4) نلاحظ ان النموذج المقدر خالي من الارتباط الذاتي لان قيمة اختبار F واختار Chi-Square اكبر من 5% لذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك يتضح ان النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية وهذا يعني ان تباين الاخطاء متجانس.

#### • اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل:



الشكل (1) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (SQ CUSUM) في الاقتصاد النرويجي

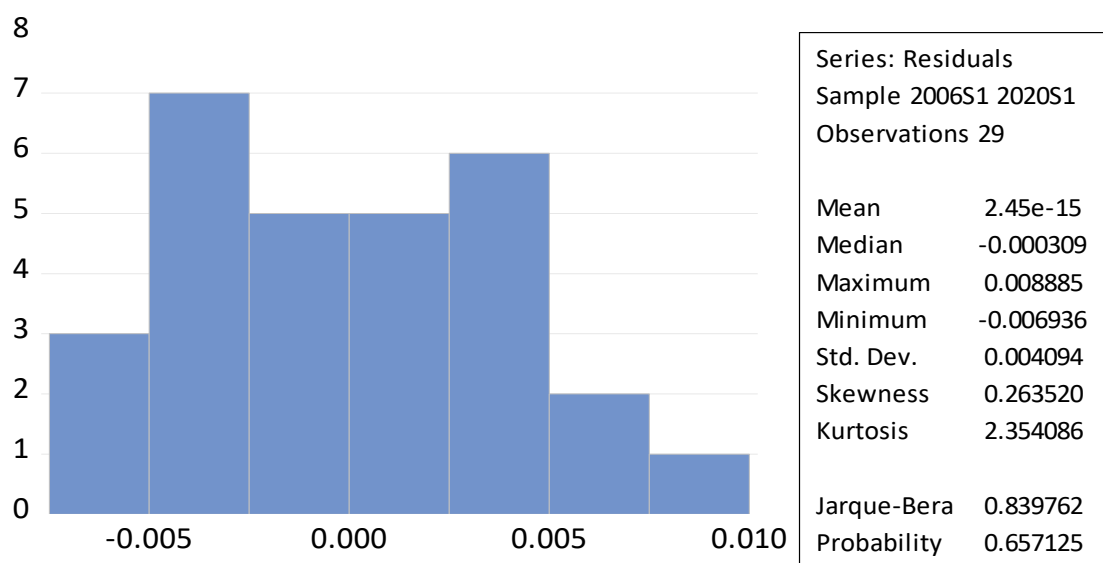




من الاشكال (1) نلاحظ ان احصاءات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) وقع داخل الحدود الحرجة (الحددين الاعلى والادنى) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلياً عبر المدة الزمنية محل الدراسة، كما ان الحال نفسه بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum SQ) اذ انها وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يعني ان هناك استقرار وانسجام ما بين الاجلين القصير والطويل.

## الشكل (2)

اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque- Bera) في الاقتصاد النرويجي



وفقاً اختبار (Jarque- Bera) البالغ 0.83 وهو غير معنوي عند مستوى 5% كما تثبت الاحتمالية prop. البالغة 0.65، وهذا يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- تقدير معلمات الاجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL



بعد التأكد من استقرارية متغيرات الدراسة ومن انها جاهزة لان تدخل في الانموذج وبعد اجراء التقدير لها في الاجل القصير والطويل وكما مبين في الجدول (5) توصلنا الى النتائج الاتية:-

1- الانضباط المالي:- تبين لنا ومن خلال نتائج الجدول (5) انه عندما ينخفض عجز الموازنة بالفترات السابقة بمقدار وحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بفترات الابطاء الاولى والثانية والثالثة بمقدار (1.52، 0.61، 0.60) وحدة على التوالي عند مستوى معنوية 1%.

2- القاعدة النقدية MB:- من خلال النتائج الموضحة في الجدول (5) التي تبين وجود علاقة عكسية (سالبة) في الاجل القصير اتضح لنا ان الانموذج معنوي عند مستوى معنوية (1%) وهذا لا يتفق مع واقع الاقتصاد النرويجي ولا يتطابق ايضاً مع منطق النظرية الاقتصادية بمعنى ان زيادة القاعدة النقدية بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بمقدار 0.40 وحدة، اما في الاجل الطويل فقد وضحت النتائج وجود علاقة طردية بين تغيرات القاعدة النقدية وعجز الموازنة عند المستوى Level وهو غير معنوي ومخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

3- الدين العام PD:- اظهرت الجدول (5) ان العلاقة بين المتغير المستقل PD والمتغير التابع FD في الاجل القصير هي علاقة طردية عند الفترة الحالية وفترة الإبطاء الثانية عند المستوى level اي ان انخفاض الدين العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بمقدار (0.41، 0.19) وحدة وان النموذج معنوي عند مستوى 1% حسب عمود prob. في عند فترة الابطاء الاولى فقد كانت العلاقة عكسية بين الدين العام والقاعدة النقدية وعند مستوى معنوية 1% بمعنى ان زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بمقدار 0.18 وحدة، وهذا مخالف مع كلاً من منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد النرويجي. اما معلمات الاجل الطويل اظهرت هناك علاقة طردية بين كلاً من الدين العام وعجز الموازنة العامة عند المستوى (level) وعند مستوى معنوية 1%، بمعنى ان انخفاض الدين



العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض عجز الموازنة العامة بمقدار (0.24) وحدة وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد النرويجي ويطابق منطق النظرية الاقتصادية ايضاً.

4- اسعار الصرف في الاحتياطات الاجنبية ER يظهر الجدول (5) من ان هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل ER والمتغير التابع التغير في عجز الموازنة وبتخلف زمني سابق عند مستوى معنوية 1% بمعنى ان زيادة ER بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بمقدار 0.50 وحدة وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد النرويجي ومنطق النظرية الاقتصادية، لان سعر الصرف يرتبط بعلاقة غير مباشرة مع عجز الموازنة لان تأثيره ينصب اولاً في الاحتياطات الاجنبية وفيما بعد يظهر تأثيره على عجز الموازنة، في حين ان العلاقة كانت طردية عند فترة الابطاء الاولى والثالثة، اما في الاجل الطويل فان العلاقة طردية بين ER وعجز الموازنة العامة وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

ومن هذا ان نستنتج بأن كل متغيرات الانضباط المالي لها تأثير معنوي على عجز الموازنة العامة، حيث ان (الدين العام) كان له تأثير معنوي في الاجل الطويل، اذ ان انخفاض الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض العجز في الموازنة العامة بمقدار (0.244487) وحدة، حيث ان هذا التغير في عجز الموازنة والذي سينعكس سلباً على الانضباط المالي سيدعم بتغيرات فاعلة في المتغيرين (القاعدة النقدية) و (اسعار الصرف مضروبة في الاحتياطات الاجنبية). لأنه لا يمكن تصور وجود انضباط مالي الا من خلال التنسيق والتشاور ما بين السياستين المالية والنقدية، لان زيادة الدين العام يتم تعويضها اما من خلال زيادة القاعدة النقدية او عن طريق تخفيض الاحتياطات الاجنبية حتى يتم الحفاظ على الانضباط المالي الموجود داخل الاقتصاد.

5- اما معلمة تصحيح الخطأ  $(CointEq(-1))$  فقد كانت نتيجتها سالبة اذ بلغت قيمتها (-1.667871) وهذا ما يبين وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة. كما ان معلمة تصحيح الخطأ تبين ان حوالي (1.66%) من الاختلالات



التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في مؤشر عجز الموازنة بغية قياس أثرها على الانضباط المالي في المدة السابقة ( $t-1$ ) يمكن تصحيحها في المدة الحالية  $t$  باتجاه العلاقة التوازنية في الاجل الطويل عند حدوث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية اي التابعة، كما ان هذه القيمة المرتفعة للمعلمة تعني ان التعديل يكون سريع جدا وبمدة اقل من سنة تصل الى شهرين تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل وهذا نجده عادة في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة والتي يكون الترابط والتفاعل بين متغيراتها الاقتصادية قوي جدا، وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل ونرفض فرضية العدم.

جدول (5) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة  
الاجل لدالة التغير في الانضباط المالي للاقتصاد النرويجي

| معامل الاجل القصير                                             |             |            |             |        |
|----------------------------------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable                                                       | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| D(FD(-1))                                                      | 1.525849    | 0.168935   | 9.032170    | 0.0000 |
| D(FD(-2))                                                      | 0.612969    | 0.183669   | 3.337354    | 0.0053 |
| D(FD(-3))                                                      | 0.602258    | 0.183027   | 3.290536    | 0.0059 |
| D(ER)                                                          | -0.505537   | 0.060067   | -8.416269   | 0.0000 |
| D(ER(-1))                                                      | 0.923670    | 0.113035   | 8.171554    | 0.0000 |
| D(ER(-2))                                                      | -0.067829   | 0.105170   | -0.644948   | 0.5302 |
| D(ER(-3))                                                      | 0.377458    | 0.091674   | 4.117396    | 0.0012 |
| D(MP)                                                          | -0.406779   | 0.099918   | -4.071129   | 0.0013 |
| D(PD)                                                          | 0.411017    | 0.079138   | 5.193665    | 0.0002 |
| D(PD(-1))                                                      | -0.187995   | 0.068304   | -2.752322   | 0.0165 |
| D(PD(-2))                                                      | 0.193482    | 0.052157   | 3.709607    | 0.0026 |
| CointEq(-1)*                                                   | -1.667871   | 0.247276   | -6.744975   | 0.0000 |
| <b>EC = FD - (-0.5878*ER + 0.0135*MP + 0.2445*PD) + 2.7825</b> |             |            |             |        |
| Variable                                                       | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| ER                                                             | -0.587823   | 0.027903   | -21.06632   | 0.0000 |
| MB                                                             | 0.013523    | 0.131470   | 0.102861    | 0.9196 |
| PD                                                             | 0.244487    | 0.030274   | 8.075799    | 0.0000 |
| C                                                              | 2.782476    | 0.753018   | 3.695096    | 0.0027 |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12.





## أولاً- الاستنتاجات:

- توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات اعتماداً على النتائج المتحققة فيها ومن أهمها:
- 1- ان الانضباط المالي يتأثر مباشرة بالتغيرات الحاصلة في متغيراته (القاعدة النقدية، الدين العام، الاحتياطات الأجنبية مقومة بالدولار)، سواء أكان هذا التأثير بشكل فردي أو مجتمع، فقد شهدت اغلب سنوات الدراسة في الاقتصاد النرويجي تحقيق انضباطاً مالياً بسبب التنسيق والشفافية في عمل السياستين المالية والنقدية.
  - 2- تحقق الموازنة العامة النرويجية فائضاً وباستمرار ويعود ذلك الى التنوع في مصادر دخلها القومي، وضبط نفقاتها العامة.
  - 3- يرتبط سعر الصرف بعلاقة غير مباشرة مع عجز الموازنة فعند ارتفاع سعر الصرف امام العملات الأجنبية ممثلة بالدولار الأمريكي يؤدي الى زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات ومن ثم سترتفع الدخل وسترتفع الضرائب المستقطعة منها ومن ثم تمويل عجز الموازنة، وهذا يعني ان تأثير سعر الصرف على عجز الموازنة هو تأثير غير مباشر، في حين ان تأثيره مباشرة على الاحتياطات الأجنبية ومن ثم ينعكس ذلك الأثر على عجز الموازنة والذي يمثل الانضباط المالي.
  - 4- كانت نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية مستقرة عند المستوى في حين نتائج البعض الآخر منها استقر بعد اخذ الفرق الاول لذا استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

## ثانياً- التوصيات:

- وبناء على ما تقدم ذكره من أهمية الاستنتاجات السابقة فقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات وهي:
- 1- ضرورة الاستمرار بضبط النفقات العامة والمحافظة على تنوع مصادر الإيرادات العامة تجنباً لانعدام حالة الانضباط المالي، ويتم ذلك من خلال المحافظة على مصادر الدخل القومي وبالتالي المحفظة على الفائض المالي الذي يتمتع به الاقتصاد النرويجي.
  - 3- يجب المحافظة على آلية عمل السياسات الاقتصادية والخطط التنموية التي جعلت من الاقتصاد النرويجي يستفيد من ثروته بالطريقة المثلى، حيث أصبح من الاقتصادات النموذجية التي تسعى البلدان الى الاستفادة من تجربتها الاقتصادية.



4- كما يجب على الاقتصاد النرويجي الاستمرار بمواجهة الفساد الإداري والمالي المستشري في أغلب الاقتصادات في العالم، والمحافظة على نظامه القانوني الصارم والذي يعتمد على الاستقلالية والشفافية في انجاز مهامه.

#### قائمة المصادر:

- 1- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 2- ابو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 3- الدباش، عبدالله حمد، والناصر، ميسون مجيد، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية، مجلة جيهان- اربيل العلمية، اصدار خاص- العدد: 2 (الجزء-C)، 2018.
- 4- العلي، احمد بريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون وناشرون، لبنان، 2015.
- 5- باداوه يى، سردار عثمان واسماعيل هيوا عثمان، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كردستان 1997-2013، مجلة جامعة الانبار لعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015.
- 6- بوفليخ، نبيل، وطرشي، محمد، صناديق الثروة السيادية: الواقع والافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، منشور على الموقع الإلكتروني [www.books.google](http://www.books.google).
- 7- شاكركر حمود صلال العبيدي، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشوره، 2017.
- 8- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9-Gergely Baksay, Ferenc Karvalits and others, The impact of public debt on<sup>1</sup> foreign exchange reserves, p180, and central bank profitability: the case of Hungary, <https://www.bis.org/publ/bppdf/bispap67l.pdf>, posted on

10- vit, Karel ,The Possibilities of Budget Deficit Financing, Available at, University of Economics, Prague, 2003.

11-Ministry of finance, the national budget, Main features of the tax programe for 2015, 2014. Norges Bank, Statistics Norway, Exchange rates. 12- Organization For Economic Co- Operation and Development, OECD. Stat, National Accounts, Gross domestic product (annual).